لمــاذا لا للتعـديــلات الدستوريـــة (٧٠٠٠ سنة تقول لا لا لا)

ما بنى على باطل فهو باطل

لقد سقطت شرعية النظام فعلياً منذ يوم ٢٨ يناير وبسقوط النظام يسقط الدستور المعمول به والذى تم تحريفه وتغييره ليتماشى مع متطلبات التمديد والتوريث لنظام فاسد ومفسد ، وأصبحت الشرعية هى الشرعيه الثورية المستمدة من الشعب التى سحبت الثقة من النظام الفاسد وشرعية ودستورة وعلى هذا :

أولاً : فى حالة تنحى او استقالة الرئيس السابق عن منصبة وبناءً على الدستور السابق فلابد أن يتولى منصب رئاسة الجمهورية إما رئيس مجلس الشعب أو رئيس المحكمة الدستورية العليا ونتيجة لأن ما حدث هو تخلى الرئيس السابق عن السلطة للقيادة العسكرية فكان لأبد لها لكى تستمد شرعيتها فى التواجد فى هذه الفترة الانتقالية أن تعمل على حل مجلسى الشعب والشورى كما حدث وتعطيل الدستور السابق الذى سقطت شرعيته والقيام بالأعلان عن قيام لجنة تاسيسيه تقوم بوضع دستور جديد للبلاد يواكب متطلبات الشرعية الثورية والشعب الذى دفع ثمن حريته من خيرة شبابه فكان بالاحرى عليهم أن يقوم بالاعلان عن وضع دستور جديد وليس ترقيعه عن طريق تعديل بعض المواد به التى طالب بتعديلها الرئيس المخلوع الذى فقد شرعيته فما كان عليه ان يملى على الشرعية الثورية رغباته بتعديل بعض مواد الدستور الذى سقطت بسقوطه وحتى هذه التعديلات أغفلت سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية فى التعديل والتى من شأنها ان تحول الملاك مرة اخرى فى غضون اسابيع الى ديكتاتور مع إغفال عدم وجود نص دستورى جديد يحدد سلطات رئيس الجمهورية الجديد وكيفية محاكمته إذا أخطا اثناء فترة حكمه ومن هى الجهة التى تقوم بالرقابة عليه ، وايضا إغفال النصوص الخاصة بحرية إنشاء احزاب جديدة وحرية الصحافة بحجة انه بعد تولى رئيس الجمهورية الجديد مهام منصبه فسوف يقوم بعمل دستور جديد اى بعد مدة زمنية لا تقل عن تسعة شهر فما المانع من عمل دستور جديد الآن فى فترة ستة أشهر التى سوف تبقى فيها القيادة العسكرية فى سدة الحكم .

ثانياً :- لماذا لا للتعديلات :

إذا ما قمنا بطرح بعض بنود التعديلات الدستورية التى تم ترقيعها فهى كالاتى :-

١- نص المادة ١٨٩ :

لرئيس الجمهورية (وبناءً على طلبه) انتخاب جمعيه تاسيسيه من ١٠٠ عضومن مجلس الشعب لوضع دستور جديد للبلاد .... ماذا لو لم يطلب ... وما هو الضمان ؟؟؟؟؟؟

وفى حالة الطلب سوف يتم إنتخاب أعضاء الجمعيه التاسيسية لوضع دستور جديد من اعضاء مجلس الشعب الجديد الذى بالطبع لا يمثل كل طوائف الشعب المصرى وذلك لعدم تواجد أحزاب قوية على الساحة السياسية فى الوضع الحالى للبلاد وعدم السماح بقيام أحزاب جديده تعبر عن أطياف الشعب المصرى وحتى إن وجدت فلن يكون هناك متسعاً من الوقت لإبراز دورهم فى الشارع المصرى وسنبقى أمام خيار واحد فى ظل التواجد القوى لأحزاب منظمه ولها باع كبير فى الشارع المصرى مثل فلول الحزب الوطنى والإخوان كما كان الحال فى مجلس الشعب عام ٢٠٠٥ الذى لم يقم باى تعديلات دستورية تفيد أو تعبر عن الشعب المصرى وإنما قام فى حينه بتعديل المادة ٧٦ ونصوص أخرى التى كان من شانها العمل على التوريث والتمديد بالإضافة الى عدم القيام بدور حقيق لخدمة متطلبات الشعب المصرى ومحاربة الفساد .

٢- نص المادة ١٣٩ :

يقوم رئيس الجمهورية بتعين نائب لرئيس الجمهورية او اكثر خلال ٦٠ يوم ماذ لو قام بتعين ابنه او ابن خالته ؟؟؟ وما هى الاليات التى تم بها الاختيار وما هى اليات الرفض .

٣- نص المادة ٧٥ :

تنص على الشروط التى يجب توافرها فى رئيس الجمهورية فقد أضيفت للمادة نص يفيد بعدم الترشح لأى من كان حاصلاً على جنسية اخرى او متزوج من أجنبيه حتى ولو كانت عربية هذا يعنى عنصرية فى الاختيار وتناقض مع مواد القانون التى لا تبيح ان يكون هناك نص دستورى باثر رجعى وخاصة أنه ليس هناك نص فى الدستور ألسابق او فى القانون الحالى كان يمنع من الحصول على جنسيه أخرى .

٤- نص المادة ٧٦ :

شروط الترشح لمنصب رئيس الجمهورية تم تخفيفها وتبسيط الشروط بحيث يكفى على الحصول على ترشيح ٣٠ ألف مواطن من ١٥ محافظة مختلفة بحد أدنى ١٠٠٠ من كل محافظة أو ٣٠ عضو لمجلس الشعب والشورى أو أن يكون عضو فى حزب قد حصل على مقعد واحد فى مجلس الشعب او الشورى ويرشحه الحزب وهذا يعنى الاخلال بمبدأ المساوة فى اليات الترشح .

مما سبق ذكره :-

إذا ما تم الاستيفتاء بنعم :

سوف يترتب على ذلك الموافقة ضمنياً على أن الدستور الذى سوف يتم العمل به فى فترة تولى الرئيس الجديد للحكم وحتى يقوم بعمل دستور جديد (٩ أشهر) هو دستور ٧١ بكل عيوبه التى من شانها أن تجعل الملاك دكتاتور ، ومجلس شعب وشورى لا يعبر عن الشعب (إخوان ووطنى) وهو الذى سوف يقوم بوضع الدستور الجديد .

إذا ما تم الاستيفتاء بالا :-

سوف تضطر القيادة العسكرية النزول على رغبة الشعب وشرعيته والقيام بالاعلان عن عمل لجنه تأسيسه للشروع فى عمل دستور جديد للبلاد الذى من شانه أن يفى برغبات وأمال الشعب المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير وخاصة أن الفترة التى سوف تمكثها القيادة العسكرية ٦ أشهر فيمكن أن تكون كافيه لعمل دستور جديد بدلاً من أن ندخل مرة أخرى فى هذه الدوامة بعد الانتخابات الرئاسية ومجلس شعب وشورى لا يعبر عن الشعب .

(على كل مواطن مصرى شريف ان يقوم بنشر هذة الورقة على خمسة ممن حولة لتوعيتهم)

(حرية / ديمقراطية / عدالة إجتماعية)

وجزاكم الله خيراً